الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/S-7/17/Report
10 January 2023
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

الدورة الاستثنائية السابعة
عمَّان، 20-21 كانون الأول/ديسمبر 2022

موجز

عَقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الاستثنائية السابعة في عمَّان، يومَي 20 و21 كانون الأوّل/ديسمبر 2022. وتضمَّن جدول الأعمال مجموعة من البنود، منها قضايا إقليمية ودولية كمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، ودعم الإسكوا للدول العربية الأقل نمواً، ولا سيما لليمن، والتحوُّل الرقمي في المنطقة وجهود الإسكوا لدعم تسريعه، والتنقل الكهربائي البري وإعداد مهن النقل في المستقبل في المنطقة. ونظرت اللجنة في طلب جمهورية جيبوتي الانضمام إلى الإسكوا، وفي إنشاء مركزَين جديدَين تابعَين للإسكوا، الأول يُعنى بالسلامة المرورية والثاني بتسريع خفض الانبعاثات الكربونية.

واعتمدت اللجنة في ختام دورتها خمسة قرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها أو للإحاطة علماً بها، وتوصيات بشأن مواضيع البحث والمناقشة. ويتضمن هذا التقرير عرضاً للقرارات والتوصيات، وموجزاً بأهمّ النقاط التي أُثيرت أثناء المناقشات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
الأول- القرارات المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها أو الإحاطة علماً بها		3
الثاني- التوصيات	4-2	8
ألف- التوصيات المُوجَّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا	3	8
باء- التوصيات المُوجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا	4	9
الثالث- مواضيع البحث والمناقشة	53-5	10
ألف- النظر في طلب جمهورية جيبوتي الانضمام إلى الإسكوا	5	10
باء- قضايا المتابعة	21-6	11
جيم- قضايا إقليمية ودولية	36-22	16
دال- قضايا برنامجية	53-37	20
الرابع- اعتماد القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الاستثنائية السابعة	55-54	23
الخامس- تنظيم الاجتماع	60-56	24
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	56	24
باء- الافتتاح	58-57	24
جيم- الحضور	59	24
دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	60	25

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين	26
المرفق الثاني- قائمة بالوثائق	28

مقدمـة

1- عَقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الاستثنائية السابعة، عملاً بالمادة 1(د) من النظام الداخلي للجنة. ويتضمن هذا التقرير ملخصاً عن أعمال تلك الدورة، التي عُقدت في عمَّان يومَي 20 و21 كانون الأوّل/ديسمبر 2022، ويدرج القرارت والتوصيات التي اعتُمدت في الجلسة الختامية.

الفصل الأول
القرارات المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها أو الإحاطة علماً بها

القرار 337 (دإ-7) طلب جمهورية جيبوتي الانضمام إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى رسالة وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية جيبوتي بتاريخ 11 تموز/يوليو 2022، الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والتي تطلب فيها جيبوتي الانضمام إلى الإسكوا بصفة عضو كامل،

وإذ تذكّر بانضمام كلٍّ من مصر، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والسودان، وتونس وليبيا والمغرب، وموريتانيا، والجزائر والصومال إلى اللجنة كأعضاء كاملين، عملاً بقرارَي المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2088 (د-63) و2089 (د-63) المؤرخَين 22 تموز/يوليو 1977، والقرار 8/2008 المؤرخ 22 تموز/يوليو 2008، والقرار 1/2012 المؤرخ 10 تموز/يوليو 2012، والقرار 32/2015 المؤرخ 22 تموز/يوليو 2015، والقرار 20/2020 المؤرخ 22 تموز/يوليو 2020، على التوالي،

وإذ تذكّر أيضاً بقرارها 302 (د-27) المؤرخ 10 أيار/مايو 2012، الذي يتضمن دعوة الدول العربية كافة إلى الانضمام إلى اللجنة،

1- **ترحّب** بالطلب الذي تقدّمت به جمهورية جيبوتي للانضمام إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

2- **توصي** المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقبول الطلب؛

3- **تطلب** إلى الأمينة التنفيذية متابعة تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة الرابعة
21 كانون الأول/ديسمبر 2022

القرار 338 (دإ-7) إنشاء المرصد العربي المتكامل للسلامة المرورية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 299/74 المؤرخ 31 آب/أغسطس 2020 بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم، الذي أخذ في الاعتبار أهمية تعزيز القدرات المؤسسية ومواصلة التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين البلدان التي لها طرق مشتركة عبر الحدود، من أجل مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تحسين السلامة على الطرق في جميع أنحاء العالم،

وإذ تشير أيضاً إلى الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحسين السلامة على الطرق في العالم، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1 تموز/يوليو 2022، الذي دعا إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن السلامة على الطرق من خلال تبادل الممارسات الجيدة وآليات التنفيذ الناجحة والمعايير التقنية، وتعزيز بناء القدرات، وتقاسم المعارف، والدعم التقني، وتشجيع البحوث وتحسين مواءمة جمع البيانات المصنفة عن السلامة على الطرق، بما في ذلك التي تُجمع من المراصد الإقليمية للسلامة على الطرق،

وإذ تنوه بالمبادرات لإنشاء مراصد إقليمية للسلامة المرورية في العالم، ومنها المرصد الأوروبي للسلامة المرورية (ERSO)، والمرصد الأفريقي للسلامة المرورية (ARSO)، ومرصد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للسلامة المرورية (OISEVI)، ومرصد آسيا والمحيط الهادئ للسلامة المرورية (APRSO)، والتي انطلقت من الإقرار بأهمية إيجاد فضاء للتعاون بين البلدان المتجاورة التي تنتمي إلى بيئة متشابهة، وبأن المراصد الإقليمية للسلامة المرورية تقدّم مساهمات جمّة في صياغة بيانات ومؤشرات إقليمية موحّدة، تمثل مفتاحاً أساسياً لصياغة التوجُّهات الإقليمية للسلامة المرورية بما ينسجم مع الغايات والأهداف العالمية،

وإدراكاً منها لضرورة إنشاء آلية مؤسسية مشابهة في المنطقة العربية، على غرار المناطق الأخرى، تساعد في بناء قدرة الدول العربية ومؤسساتها على تطوير سياسات واستراتيجيات وطنية فعالة وقائمة على الأدلة لتحسين السلامة المرورية، وتطوير وتكييف أدوات وطرائق لإدارة وتحليل بيانات صدامات المرور في المنطقة العربية بناءً على أدلة ومعايير متّسقة، وبما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية،

وإذ تضع في الحسبان حاجة الدول العربية إلى توفير البيانات الوافية والاستفادة من تطبيقات الثورة الرقمية والأدوات المتاحة المكمّلة والتي تساعد على زيادة كفاءة نُظُم جمع البيانات وتحليلها، وتبسيط وزيادة سرعة ودقّة الإجراءات، وتنفيذ المشاريع لتحسين البنى التحتية،

وإذ تستذكر التوصيات الصادرة عن لجنة النقل واللوجستيات التابعة لها في دورتها الثانية والعشرين، التي عُقدت في القاهرة في 6 و7 كانون الأول/ديسمبر 2021، باستكمال مراحل إنشاء المرصد العربي المتكامل للسلامة المرورية، والترحيب بالعرض المقدم من قبل المملكة المغربية لاستضافة المرصد، وفقاً للمعايير التي وضعتها اللجنة وللإجراءات والنُظُم المتبعة في الأمم المتحدة،

وقد اطلعت على مقترح إنشاء المرصد العربي للسلامة المرورية المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/S-7/13،

1- **ترحب** بإنشاء المرصد العربي المتكامل للسلامة المرورية، بموارد من خارج الميزانية العادية للأمم المتحدة، لدعم الدول الأعضاء من خلال الاضطلاع بمهام أبرزها:

(أ) توفير منصة إقليمية لمساعدة الدول الأعضاء على تطوير سياسات واستراتيجيات وطنية فعّالة وقائمة على الأدلة لتحسين السلامة المرورية، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتجارب الناجحة؛

(ب) مناقشة التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في مجال السلامة المرورية والتي تتطلب رؤية إقليمية للتعامل معها؛

(ج) تطوير وتكييف أدوات وطرائق لإدارة وتحليل بيانات صدامات المرور في المنطقة العربية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية؛

(د) إنشاء وإدارة قاعدة البيانات الإقليمية لسياسات وبيانات السلامة المرورية؛

(ه) المساهمة في تدريب المدربين لبناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال إعداد وتطبيق السياسات القائمة على الأدلة لتحسين السلامة المرورية.

2- **ترحب أيضاً** برغبة المملكة المغربية باستضافة المرصد وفقاً للإجراءات والنُظُم المتبعة في الأمم المتحدة؛

3- **تطلب** إلى الأمينة التنفيذية تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين.

الجلسة العامة الرابعة
21 كانون الأول/ديسمبر 2022

القرار 339 (دإ-7) إنشاء مركز الإسكوا لخفض الانبعاثات الكربونية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 بشأن "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي لاحظ بقلق بالغ الفجوة الكبيرة بين الأثر الإجمالي لوعود التخفيف التي تلتزم الأطراف بتحقيقها بحلول عام 2020 فيما يتصل بالانبعاثات السنوية العالمية من غازات الدفيئة ومسارات الانبعاثات الإجمالية التي ترجح احتمال الإبقاء على ارتفاع معدل درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين أو 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية،

وإذ تشير أيضاً إلى اتفاق باريس الذي اعتُمد في 12 كانون الأول/ديسمبر 2015، والذي رمى إلى تحقيق وقف عالمي لارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن، لا سيما من خلال وضع استراتيجيات إنمائية خفيضة الانبعاثات، وصياغة وتنفيذ الخطط الوطنية، ومساعدة البلدان النامية في هذا الإطار وأخذ احتياجاتها الخاصة في الحسبان،

وإدراكاً منها لضرورة العمل الجماعي لتحقيق الحياد الكربوني والوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر لضمان مستقبل مستدام للبشر والكوكب،

وإذ تضع في الحسبان حاجة الدول العربية إلى تعزيز التعاون الإقليمي والمعرفة والبيانات العلمية، وإلى نشر تدابير وتكنولوجيات التخفيف من آثار تغيّر المناخ، المصحوبة بتدابير التكيُّف،

وإذ تستذكر جهود الأمانة التنفيذية للجنة في بناء قدرات الدول الأعضاء على التعامل مع آثار تغيّر المناخ، ودعم التحول العادل والشامل في مصادر الطاقة، وتحديد الركائز الأساسية لنظم الطاقة المستدامة باستخدام إطار الاقتصاد الدائري للكربون، وتعزيز الترابط بين أمن المياه والطاقة والغذاء في سياق تغيّر المناخ والبحث في سبل تطبيقه،

وقد اطلعت على مقترح إنشاء مركز لتسريع خفض الانبعاثات، كما عُرض عليها في الوثيقة E/ESCWA/S-7/14،

1- **ترحب** بإنشاء مركز لتسريع خفض الانبعاثات الكربونية تابع للجنة، بموارد من خارج الميزانية العادية للأمم المتحدة، لدعم الدول الأعضاء من خلال:

(أ) تحفيز الجهود الإقليمية لخفض الانبعاثات الكربونية نحو تحقيق الحياد المناخي؛

(ب) توفير منبر إقليمي يدعم مواقف المنطقة العربية في الحوارات العالمية حول الحد من الانبعاثات الكربونية؛

(ج) تسهيل تنفيذ منهج الاقتصاد الدائري للكربون؛

(د) إنشاء شبكات إقليمية ودولية جديدة لدعم جهود التخفيف من الانبعاثات الكربونية، وإيجاد أوجه تآزر مع الشركاء الساعين إلى تحقيق الأهداف ذاتها؛

(هـ) وضع خارطة طريق للحدّ من الانبعاثات الكربونية وإيجاد حلول مبتكرة لتحقيق هذا الهدف، لا سيما من خلال الإسراع بنشر تدابير وتكنولوجيات التخفيف من آثار تغيّر المناخ.

2- **ترحب أيضاً** برغبة المملكة العربية السعودية باستضافة المركز وفقاً للمعايير والإجراءات والنُظُم المتبعة في الأمم المتحدة؛

3- **توصي** باستكمال مراحل إنشاء المركز بأقرب فرصة ممكنة؛

4- **تطلب** إلى الأمينة التنفيذية تقديم تقرير عن التقدم في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين.

الجلسة العامة الرابعة
21 كانون الأول/ديسمبر 2022

القرار 340 (دإ-7) الخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام 2024

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تعي أن تحقيق جميع جوانب التنمية المستدامة يتطلب جهوداً متضافرة، ترتكز إلى مبادئ عالمية وتحليلات قائمة على أدلة،

وإذ تؤكّد أن لدى المنطقة العربية كلّ ما يلزم من رأس مال بشري وموارد لتحقيق الازدهار والحياة الكريمة لجميع شعوبها، إلا أنّ فيها من الصراعات والاحتلال والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الخطيرة ما يهدّد تقدّمها نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ تنوّه بدور الأمانة التنفيذية للجنة في دعم الجهود الوطنية والإقليمية لتحقيق خطة عام 2030، ولا سيما من خلال توفير الأدلة، وعقد اجتماعات حكومية لاتخاذ القرارات اللازمة، وتنظيم حوارات تتناول قضايا التنمية الرئيسية، وإسداء المشورة في مجال السياسات، وبناء القدرات على استخدام الأدوات المتاحة لدعم صياغة وتنفيذ أطر السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف المحدّدة،

وقد نظرت في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 (E/ESCWA/S-7/16)،

1- **تعتمد** الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 المدرجة في الوثيقة E/ESCWA/S-7/16؛

2- **تطلب** إلى الأمينة التنفيذية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الكامل للبرنامج وتقديم تقارير دورية عن تنفيذ هذا البرنامج.

الجلسة العامة الرابعة
21 كانون الأول/ديسمبر 2022

القرار 341 (دإ-7) اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تؤكد على أهمية الدور الذي تؤديه الهيئات الفرعية التابعة للجنة، كل في مجال اختصاصها، في وضع وتنسيق ومتابعة برنامج عمل اللجنة بحيث تحقق الدول الأعضاء أفضل النتائج منه،

وإذ تدرك أهمية تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الفرعية لتمكين اللجنة من أداء مهامها في الاختصاصات التي تقع ضمن صلاحيات هذه الهيئات،

وقد نظرت في التوصيات الواردة في تقارير الهيئات الفرعية عن دوراتها المنعقدة في الفترة الفاصلة بين الاجتماع الثامن للجنة التنفيذية (23-24 كانون الأول/ديسمبر 2021) والدورة الاستثنائية السابعة (20-21 كانون الأول/ديسمبر 2022)، وهي تقرير لجنة النقل واللوجستيات عن دورتها الثانية والعشرين (E/ESCWA/C.5/2021/8/Report)؛ وتقريرا لجنة المرأة عن دورتَيها التاسعة (E/ESCWA/C.7/2019/13/Report) والعاشرة (E/ESCWA/C.7/2021/8/Report)؛ وتقرير لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن دورتها الثانية (E/ESCWA/C.9/2021/12/Report)؛ وتقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الرابعة عشرة (E/ESCWA/C.4/2021/6/Report)؛ وتقرير لجنة الطاقة عن دورتها الثالثة عشرة (E/ESCWA/C.3/2021/8/Report)،

1- **تعتمد** التوصيات الواردة في تقارير الهيئات الفرعية المذكورة وتطلب إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ هذه التوصيات؛

2- **تدعو** الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ التوصيات الواردة في هذه التقارير.

الجلسة العامة الرابعة
21 كانون الأول/ديسمبر 2022

الفصل الثاني
التوصيات

2- في ختام الدورة الاستثنائية السابعة، شكر ممثلو الدول الأعضاء المملكة الأردنيّة الهاشميّة على حُسن الاستضافة والأمانة التنفيذية على حسن التنظيم. كما تقدموا بالتهنئة إلى جمهورية مصر العربية لحسن تنظيمها للمؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ (COP 27، شرم الشيخ، 6-20 تشرين الثاني/نوفمبر 2022)، وإلى دولة قطر لحسن تنظيم كأس العالم لكرة القدم في كانون الأول/ديسمبر 2022 وإلى الدول العربية المشاركة على أدائها. واعتمدت اللجنة التوصيات التالية بشأن المواضيع المدرجة على جدول الأعمال.

ألف- التوصيات المُوجَّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

3- وَجَّهت اللجنة التوصيات التالية إلى الدول الأعضاء في الإسكوا:

(أ) الترحيب بجهود الأمانة التنفيذية في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن، وبالزخم المضاعف في الاستجابة إلى طلبات الدعم الفني الواردة من الدول الأعضاء؛

(ب) التأكيد على خطورة توفير التمويل المناخي من خلال زيادة المديونية والاستعاضة عنها باستخدام أدوات مبتكرة للتمويل، منها مبادرة الإسكوا لمقايضة الديون وتآزر المانحين لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة؛

(ج) التحضير للاستفادة من صندوق الخسائر والأضرار الناجمة عن تغيّر المناخ من خلال العمل على تقييم الخسائر والأضرار المحتملة؛

(د) أخذ العلم بنتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2022 وبالتحضيرات الجارية لمنتدى عام 2023، وتحفيز المشاركة الواسعة من مختلف قطاعات المجتمع في المنتدى.

(هـ) أخذ العلم بجهود الإسكوا في المجالات التالية:

(1) دعم البلدان العربية الأقل نموّاً، وخاصة دعم اليمن في وضع رؤية للتعافي والتنمية؛

(2) تعزيز وتسريع التحول الرقمي في المنطقة العربية، والتنويه بالمقترحات المستقبلية في هذا الإطار؛

(3) رصد الاتجاهات الكبرى ذات التأثير العميق على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العالم.

(و) العمل على الاستفادة من التوصيات المطروحة في دراسة الإسكوا بشأن "التنقل الكهربائي البري في المنطقة العربية: خيارات وفرص" للاستعداد للتحول الكبير الحاصل في قطاع النقل البري والمتمثل في استخدام وسائل نقل مسيرة بالكهرباء؛

(ز) توسيع الاستفادة من الخدمات والأنشطة التى تقدّمها المراكز التابعة للإسكوا؛

(ح) ضمان التكامل والتنسيق في الدعم المقدّم من قبل كافة هيئات ومنظمات الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تعزيز الاستفادة من الميزة النسبية لكلٍّ منها.

باء- التوصيات المُوجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا

4- وَجَّهت اللجنة التوصيات التالية إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا:

(أ) إيلاء الاهتمام لسبل توسيع الحيز المالي للدول العربية، وخاصة تلك المتأثرة بالصراعات والنزاعات والحروب؛

(ب) الاستمرار في دعم الجهود الرامية لتطوير ريادة الأعمال في المنطقة العربية لأهمية مساهمتها في جهود التنمية والحدّ من بطالة الشباب، والعمل على توفير أطر لقياس مؤشرات الأداء في ريادة الأعمال في البلدان العربية؛

(ج) مواصلة تقديم الدعم الفني في تقييم آثار تغيّر المناخ ووضع إجراءات التكيُّف، وفي تنفيذ مبادرة مقايضة الديون وتآزر المانحين لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع الدول الراغبة بذلك؛

(د) مساعدة الدول الأعضاء للمشاركة الفعالة في طرح تصور حول آلية عمل صندوق الخسائر والأضرار والموضوعات التي يمكن أن يتناولها، والذي قررت الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ إنشاءه في اجتماعها السابع والعشرين (شرم الشيخ، مصر، 6-20 تشرين الثاني/نوفمبر 2022) لضمان تعظيم الاستفادة منه؛

(هـ) العمل على الاستفادة من الرسائل الأساسية التي تصدر عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة في وضع برنامج عمل الإسكوا، وإعداد تقرير لرصد وتقييم مستوى تنفيذ هذه الرسائل على المستوى الوطني والإقليمي؛

(و) توسيع الدعم الفني المقدّم لتحسين إنتاج ونشر البيانات المتصلة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الفئات الهشة؛

(ز) السعي لتطوير منصة لعرض السياسات الناجعة في تعزيز التقدم في أهداف التنمية المستدامة؛

(ح) التعمُّق في الجانب الاجتماعي من مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، لا سيما من خلال النظر في أن يكون الفصل الموضوعي في النسخة المقبلة مخصّصاً لأثر قضايا النزوح على هذه التطورات لما لها من خصوصية في المنطقة بسبب الأزمات والصراعات؛

(ط) الاستمرار في تقديم الدعم الفني لليمن في وضع رؤية وطنية للتعافي وإعادة الإعمار والتنمية، وسائر الدول العربية الأقل نموّاً، ومتابعة الجهود المبذولة في الدعم الفني للدول التي تمرّ بصراعات وأزمات؛

(ي) التركيز على قضايا التحول الرقمي من خلال الدعم الفني للدول الأعضاء في تطوير استراتيجيات وسياسات لتسريع هذا التحول؛

(ك) مواصلة العمل على رصد التحولات الكبرى التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، لا سيما التي من شأنها تعزيز التكامل الإقليمي، ومواصلة البحث في تداعيات الثورة الصناعية الرابعة على مهن المستقبل؛

(ل) الاستمرار في عقد ورشات عمل وطنية في الدول الأعضاء للتعريف بخدمات التعاون الفني التي يمكن أن تقدمها الإسكوا، مع التركيز على التدريب على كيفية إعداد طلبات التعاون، وكذلك توفير تقارير دورية عن التقدم في تنفيذ الأنشطة المتفق عليها في إطار برنامج التعاون الفني؛

(م) عقد الدورة الوزارية الحادية والثلاثين للإسكوا في عام 2023 في الجمهورية التونسية التي ترأس الدورة الثلاثين أو في الدولة الراغبة في الاستضافة، أو في مقرّ الإسكوا.

الفصل الثالث
مواضيع البحث والمناقشة

ألف- النظر في طلب جمهورية جيبوتي الانضمام إلى الإسكوا
(البند 3 من جدول الأعمال)

5- قررت اللجنة، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-7/3، رفع توصية بقبول عضوية جمهورية جيبوتي كعضوٍ كاملٍ في الإسكوا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها.

باء- قضايا المتابعة

1- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن
(البند 4 من جدول الأعمال)

6- عرض ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-7/4، تقدُّم الأمانة في تنفيذ التوصيات التي وجهتها اللجنة التنفيذية إليها في اجتماعها الثامن (عمَّان، 23-24 كانون الأول/ديسمبر 2021)، داعياً ممثلي الدول الأعضاء إلى استعراض ما تم تنفيذه على الصعيد الوطني عملاً بالتوصيات الموجهة إليها. وأشار بإيجاز إلى كل توصية وإلى أبرز الإجراءات المتخذة لتنفيذها، والتي شملت إنتاج الأوراق والتقارير والدراسات بشأن مواضيع منها التعافي من جائحة كوفيد-19، وتغيُّر المناخ وعلاقته بالنزاعات، وتحديات التنمية في العالم، والخيارات المؤسسية لمواجهة تجويف الاقتصاد الفلسطيني والتقليل من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. وأضاف أن أنشطة الإسكوا خلال عام 2022 شملت أيضاً بناء التوافقات وعقد الاجتماعات لتحفيز الحوارات الإقليمية والتعلُّم من الأقران في المجالات التي حددتها التوصيات، ومن هذه الفعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة، والمنتدى العربي الأول من أجل المساواة، والحوار الإقليمي حول تغيُّر المناخ والهجرة، والقمة العربية الأولى لريادة الأعمال، ومنتدى المنافسة السنوي الثالث، ومنتدى الخبراء المعني بإحصاءات الكوارث، وعدد كبير من ورشات العمل لبناء القدرات. كما أوضح أن الإسكوا عززت استجابتها لطلبات الدعم الفني والاجتماعات التعريفية بخدماتها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، تنفيذاً لتوصيتي اللجنة التنفيذية في هذا الخصوص.

7- وفي معرض النقاش، أشار ممثل مصر إلى أن مؤتمر COP 27 كان فرصة لتعبّر الدول النامية عن موقفها من قضايا تغيّر المناخ وآثاره العميقة عليها. وأشاد بمبادرة الإسكوا لمقايضة الديون وتآزر المانحين لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة، مشدداً على أهمية حشد التمويل للعمل المناخي وزيادة الوصول إليه من دون زيادة أعباء الديون على الدول العربية، وتقديم الدعم الخاص للدول النامية في وضع وتنفيذ وتمويل إجراءات التكيُّف، لا سيما بالاستفادة من صندوق الخسائر والأضرار الذي أنشئ في COP 27. وأشار إلى أن مصر قد دمجت قضايا الاقتصاد الأخضر في استراتيجيتها الوطنية لعام 2030، واستفسر عن دور الإسكوا في دعم استخدام الهيدروجين الأخضر. وشكر ممثل سلطنة عُمان الأمانة التنفيذية على تنظيم ورشة تعريفية بالتعاون الفني في مسقط في أيار/مايو 2022، وعلى عقد مؤتمر المنافسة الثالث في السلطنة في الشهر نفسه، وعلى تخصيص الأمينة التنفيذية للإسكوا زيارة إلى السلطنة لتعزيز التعاون الثنائي والدعم المقدم. ونوه ممثل الأردن بجهود الإسكوا الكبيرة في دعم المنطقة خلال عام 2022، وفي مساعدة بلده على وجه الخصوص، في مواضيع شديدة الأهمية وصعبة التطبيق أحياناً كتمويل العمل المناخي وتوسيع الحيز المالي. ونوه أيضاً بمبادرة الإسكوا لمقايضة الديون بتمويل العمل المناخي وبتوقيتها المناسب جداً، متمنياً أن تتوسع إلى النطاق العالمي وأن يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

8- وسلط ممثل السودان الضوء على التحديات التي يمر بها بلده والتي كان لها أثر سلبي على قدرة المشاركة في فعاليات الإسكوا، وطلب دعماً مضاعفاً في مجالات منها نقل التكنولوجيا وتخفيض المديونية. ورحب ممثل اليمن بالتقدم الذي أحرزته الأمانة التنفيذية للإسكوا في تنفيذ توصيات اللجنة التنفيذية، وشكر دعمها لليمن في وضع رؤية وطنية للتعافي وبناء السلام والتنمية، واقترح أن يتم العمل على مبادرة خاصة لتخفيف ديون الدول التي تمر بظروف الصراع وإعفائها جزئياً من هذه الديون، وأن تدعم الإسكوا تنفيذ مخرجات التقرير الذي أعدته بشأن تحديات وفرص التنمية في الدول العربية الأقل نموّاً. أما ممثل دولة فلسطين، فثمن عالياً جهود الأمانة التنفيذية في تنفيذ التوصيات الموجهة إليها وهنأها على نجاح الفعاليات الإقليمية الكبيرة التي نظمتها خلال عام 2022 والتي أتاحت فرصة لتبادل المعرفة والخبرات، كما شكر الإسكوا على دعمها لدولة فلسطين، مضيفاً

أن البلد أطلق جولة تخطيط جديدة للفترة حتى عام 2030، ما يقدم فرصة لتوظيف نواتج تقارير الإسكوا بشأن الاقتصاد الفلسطيني وسائر الدراسات، ودعا الأمينة التنفيذية للإسكوا إلى زيارة دولة فلسطين للتعرف إلى الأوضاع فيها عن كثب. وطلبت ممثلة العراق مزيداً من الدعم من قبل الإسكوا لبلدها الذي يمر بظروف خاصة، مثمنةً دور الإسكوا في تنفيذ برامج مهمة كبرنامج إعادة تأهيل الإنسان في المناطق المحررة، وبرامج تمكين المرأة والتحول الرقمي وغيرها. وطلب ممثل دولة الكويت من الأمانة التنفيذية عرض أي موضوع جديد أو مقترحات على الدول الأعضاء قبل إدراجها في التقارير.

9- وفي معرض الرد، أكدت الأمينة التنفيذية للإسكوا على الموقف المتمثل في ضرورة خفض مستويات المديونية في الدول العربية وعدم تغليف التمويل المناخي بأشكال يُدّعى أنها ليست ديون ولكنها في الواقع كذلك، مشيرةً إلى أن الإسكوا أطلقت مشروعاً جديداً يهدف إلى دعم الدول الأعضاء في خفض الديون وتحقيق الاستدامة المالية، بالموازاة مع مبادرتها لمقايضة الديون بتمويل العمل المناخي. وشرحت التطور في تنفيذ هذه المبادرة وفي المباحثات بشأنها مع المنظمات الدولية وسائر المعنيين، كما أكدت على استكمال مشاورات سابقة مع صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي بشأن تحقيق الاستفادة المثلى من حقوق السحب الخاصة لتوسيع الحيز المالي للدول العربية، لا سيما بالتوسط بين الدول الغنية التي ليست بحاجة إلى استخدام هذه الحقوق والدول التي هي بأمس الحاجة إلى الاستفادة منها. وتطرقت إلى دعم الإسكوا العملي للانتقال العادل إلى الطاقة المستدامة من خلال المبادرة الإقليمية لنشر تطبيقات الطاقة المتجددة الصغيرة السعة في المناطق الريفية في المنطقة العربية (ريجند)، والتي تنوي توسيع تنفيذها إلى أبعد من نطاقها السابق الذي غطى الأردن وتونس ولبنان، ومن خلال الدعم الفني للدول حسب ظروفها واحتياجاتها، فالتحول في الطاقة ليس هو نفسه في الدول المنتجة للنفط والدول غير المنتجة له. وشددت على أهمية تحديد الأولويات الوطنية والاحتياجات من الدعم الفني، لأن الطلب كبير لكن القدرة على التنفيذ محدودة، وختمت بالتأكيد على أن الأمانة التنفيذية أخذت علماً بتوصيات الدول وستعمل على تنفيذها.

2- أنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا
(البند 5 من جدول الأعمال)

10- عرض ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-7/5–E/ESCWA/C.8/2022/6، أنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا لعامَي 2021 و2022، موضحاً أنها شملت العمل على تعزيز ريادة الأعمال من خلال دعم المبتكرين ورواد الأعمال أنفسهم في تحديد أولوياتهم واستشراف الفرص ومواجهة التحديات الماثلة أمامهم، وتقديم الحلول المباشرة لهم كمساعدتهم على رقمنة مشاريعهم. كما عملت الإسكوا مع مجتمع الداعمين والحكومات والمنظمات غير الحكومية والدولية المختصة على بناء شبكات داعمة لريادة الأعمال، وتحسين البيئة التمكينية والإجراءات الحكومية ذات الصلة، وإيجاد فرص عابرة للحدود، لا سيما من خلال عقد القمة العربية الأولى لريادة الأعمال في عمَّان في تشرين الأول/أكتوبر 2022، التي استقطبت أكثر من 650 مشاركاً من كافة الجهات المعنية. وأشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى المنصة (DEPAR) التي طورتها الإسكوا خلال العام وإلى مكوناتها العديدة الداعمة لرواد الأعمال والحكومات والمعارف في مجالات التكنولوجيا، وتطرق إلى الدراسات التي نشرتها بشأن تطبيقات التكنولوجيا في قطاعات الزراعة والطاقة المتجددة والصرف الصحي، وإلى الورشات التدريبية العديدة التي استهدفت الشباب لبناء قدراتهم في مجالات التكنولوجيا الخضراء ونماذج الأعمال والتسويق الإلكتروني للمنتجات.

11- وفي معرض النقاش، أكد ممثل الأردن أن موضوع ريادة الأعمال ليس ترفاً ولا ظاهرة رائجة، بل ضرورة للتنمية، وخاصة ريادة الأعمال في قطاع التكنولوجيا، وطلب أن تعمل الإسكوا على تطوير مؤشر للأداء في ريادة الأعمال. وسأل ممثل دولة فلسطين عن العلاقة بين مركز الإسكوا للتكنولوجيا والمجموعة الرابعة

في الإسكوا العاملة على التكنولوجيا، وعن سبب تحول المركز من العمل على نقل التكنولوجيا إلى موضوع ريادة الأعمال، وعما إذا خضع لتقييم منذ إنشائه. وعرضت ممثلة العراق لجهود الحكومة في تطوير ريادة الأعمال وإيجاد فرص العمل للمتخرجين الجدد، وأثنت على المشاريع التي تضطلع بها الإسكوا في هذا الإطار. أما ممثل السودان، فشدد على أن التكنولوجيا والابتكار وريادة الأعمال هي أولويات بالنسبة لبلده، لا سيما وأن نسبة 60 في المائة من ريادة الأعمال فيه متعلقة بالقطاع الزراعي، وطلب دراسات أشمل في مجالات ريادة الأعمال المختلفة، وثمّن جهود مركز الإسكوا للتكنولوجيا في هذا المجال.

12- وفي معرض الرد، اعتبرت الأمينة التنفيذية للإسكوا أن طرح الأردن بشأن العمل على مؤشر لريادة الأعمال مثير للاهتمام وأنه من الممكن الانطلاق من تقرير عن أداء المنطقة في مؤشر دولي متاح هو المؤشر الدولي للشركات (Global Entreprise Index) لتحديد الفجوات وتقديم الدعم الفني لردمها، قبل تطويره وتطويعه لأوضاع بلدان المنطقة. ورداً على سؤال ممثل دولة فلسطين عن تغيير توجه المركز، أشارت إلى أن هذا التغيير طرأ بعد إصلاح الإسكوا التي كانت الدول الأعضاء قد رحبت به، حيث شرع المركز بخدمة قضايا متعددة ومتشابكة، وليس فقط تطبيقات التكنولوجيا في إدارة الموارد الطبيعية. وجاء التركيز على موضوع ريادة الأعمال للدعم في مكافحة بطالة الشباب، المرتفعة جداً في المنطقة. ولم تتوقف الإسكوا عن العمل على التكنولوجيات الجديدة، لا سيما الميتافيرس وفرص العمل والأرباح الهائلة التي يتيحها، والتكنولوجيات الخضراء، التي تتيح أيضاً فرصاً كبيرة وتؤدي دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة. وأوضحت أن المجموعة الرابعة في الإسكوا المعنية بالإحصاء ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا، والمجموعات الأخرى كتلك المعنية بالطاقة الخضراء، تولد المعرفة وتُعنى بالسياسات وبالتحول الرقمي الحكومي، والأمن السيبراني والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي ومنظومة البيانات الجغرافية المكانية وعلاقة التكنولوجيا بالإحصاءات؛ أما المركز، فيركز على خلق الفرص، لا سيما في تداخل التكنولوجيا مع ريادة الأعمال والصناعات الخلاقة (creative industries) وتشبيك رواد الأعمال العرب برواد أعمال ومانحين وفرص من سائر مناطق العالم، بالتعاون مع مجموعات الإسكوا.

3- أنشطة المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ
(البند 6 من جدول الاعمال)

13- قدّم ممثِّل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-7/6، عرضاً للأنشطة التي أنجزها المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ منذ الاجتماع الثامن للجنة التنفيذية، وأطلع المشاركين على أبرز نتائج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ السابع والعشرين، الذي عُقد برئاسة مصر في شرم الشيخ من 6 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وعلى أنشطة الإسكوا خلال المؤتمر، وعلى آخر مستجدات مفاوضات تغيّر المناخ. واستعرض أبرز نواتج عمل الإسكوا في النمذجة المناخية والدراسات التحليلية لأثر تغيّر المناخ على مستوى الحوض والمياه الجوفية، والفعاليات التي نظمتها بشأن التوقعات المناخية والحد من مخاطر الكوارث والورشات التدريبية على النمذجة المناخية والهيدرولوجية، وعلى المفاوضات المناخية. وأوجز كذلك إنجازات المركز في الدعم على إدارة الأحواض المائية والمياه الجوفية، وعلى تقييم الإنتاج الزراعي في ظل تغيّر المناخ وندرة المياه وتعزيز الأمن الغذائي واستدامته، وعلى الانتقال إلى الطاقة الخضراء وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة. كما أطلع ممثلي الدول الأعضاء على أنشطة الإسكوا المتعلقة بدعم الشراكات، لا سيما في مجال تمويل العمل المناخي، وختم تقديمه باستعراض أولويات الدول العربية حول مفاوضات تغيّر المناخ ما بعد COP 27، لا سيما العمل على قضايا التكيف ووسائل التنفيذ، والعمل على تحديد هدف عالمي جديد للتمويل المناخي وتخصيص التمويل اللازم لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغيّر المناخ، وبناء القدرات المتصلة بأسواق الكربون ومتطلبات إطار الشفافية المحسن.

14- وفي معرض النقاش، طلبت ممثلة العراق دعم الإسكوا على التعامل مع تغيّر المناخ من خلال دراسات معمّقة والمشورة بشأن السياسات التنموية ذات الصلة، فالبلد يعاني من ارتفاع درجات الحرارة والتصحر وشح المياه، والتخفيف من الآثار على المرأة الريفية التي تعمل بالزراعة وهي "حاملة سلة الغذاء" في العراق. وأعاد ممثل مصر التأكيد على أهمية إيجاد التمويل المناخي وتسهيل الوصول إليه بالنسبة للدول النامية، وأثنى على مقاربة الإسكوا في ربط مخاطر الكوارث بالمخاطر المائية، لا سيما في تغذية النقاش الذي سيدور حول صندوق الخسائر والأضرار وما يمكن أن يُشمل فيه من قضايا. وأشار ممثل المملكة العربية السعودية إلى مبادرة الشرق الأوسط الأخضر الذي أطلقها بلده في عام 2021 وجهز خارطة طريق لتطبيقها في عام 2022 في الدول العربية، في إطار مبادرة تعاون إقليمي بشأن الاقتصاد الدائري للكربون ترمي إلى دعم دول المنطقة في تحقيق أهدافها المناخية من خلال تعزيز كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والهيدروجين بالإضافة إلى تقنيات أخرى، مشيراً إلى أن المملكة ستدعو دول المنطقة إلى ورشات عمل في عام 2023 حول هذه المواضيع. وذكر ممثل السودان الآثار السلبية لهطول الأمطار الغزيرة على بلده على الرغم من السدود العديدة التي شُيدت، طالباً دعم الإسكوا في هذا الإطار حتى يستطيع السودان توفير الغذاء للوطن العربي.

15- وفي معرض الرد، أكدت الأمينة التنفيذية للإسكوا على أهمية موضوع تغيّر المناخ في المنطقة العربية، المعرضة للسيول والجفاف والتصحر وارتفاع درجات الحرارة وغيرها من العوارض المناخية، وعلى حاجتها إلى الدعم الفني للتعامل معها، وجهود الإسكوا في تعميق الشراكات لدعم المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ على تأدية دور أكبر في هذا الإطار. وأثنت على اقتراح مصر بشأن تغذية الحوار حول المواضيع التي سيشملها صندوق الخسائر والأضرار وتعزيز قدرة الدول العربية على الحصول على التمويل، وعلى مبادرة المملكة العربية السعودية بشأن الشرق الأوسط الأخضر ومبادرة التعاون الإقليمي بشأن الاقتصاد الدائري للكربون، متطلعة إلى مزيد من التعاون مع الإسكوا في تطبيقها.

4- نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2022
(البند 7 من جدول الأعمال)

16- عرضت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-7/7، نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2022، الذي عُقد في بيروت وافتراضيّاً من 15 إلى 17 آذار/مارس 2022، والرسائل الأساسية الصادرة عنه التي رُفعت إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد في نيويورك وافتراضيّاً في تموز/يوليو 2022. وأشارت إلى أبرز الجلسات التي تضمّنها المنتدى والأوراق الخلفية التي نوقشت خلاله، وإلى المشاركة الواسعة التي أغنت رسائله الرئيسية. وقدمت تلخيصاً عن هذه الرسائل، التي ركزت على بناء المنعة والحوكمة الرشيدة والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، ومواصلة الجهود لردم الفجوة بين الجنسين، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، ودرء المخاطر العابرة للحدود الناتجة عن تغيّر المناخ والعواصف الرملية والترابية، وتعزيز الشراكات لرفع مستويات تمويل التنمية وتحسين كفاءة الإنفاق العام. وقالت إن منتدى عام 2023 سيُعقد تحت عنوان "حلول وعمل" ويناقش الأولويات الإقليمية ومنها مكافحة الفقر وتعزيز المساواة، ويراجع التقدم في الأهداف 6 و7 و9 و11، ويعزز الاستعدادات الإقليمية لقمة أهداف التنمية المستدامة المزمع عقدها في أيلول/سبتمبر 2023.

17- وفي معرض النقاش، سأل ممثل الإمارات العربية المتحدة إن كانت الإسكوا قد وضعت آلية لمتابعة تنفيذ الرسائل الأساسية التي تصدر عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة، واقترح ممثل اليمن أن تضطلع الإسكوا بتقرير حول تنفيذ هذه الرسائل من قبل الأمانة التنفيذية للإسكوا والدول الأعضاء، مضيفاً أنه من المهم أن يُعطى لدور القطاع الخاص في تحقيق التنمية حصة كبيرة من جدول أعمال منتدى عام 2023. وضم ممثل دولة فلسطين

صوته لصوت ممثلي الإمارات العربية المتحدة واليمن بشأن أهمية توظيف الرسائل الأساسية في صياغة برنامج عمل الإسكوا، لا سيما المجموعة الخامسة المعنية بتنسيق خطة عام 2030، وتوجيه خطط العمل الوطنية. واقترح ألا يتطرق المنتدى إلى الاستعراضات الطوعية الوطنية لأن هناك ورشات عمل متخصصة لهذا الموضوع، وأن يكون هناك جهداً لتحفيز مشاركة الجميع، وليس فقط القطاع الخاص، في تنفيذ الأهداف ومتابعة التقدم.

18- وسلطت ممثلة العراق الضوء على أهمية الدعم الفني لتوطين أهداف التنمية المستدامة وتعزيز العمل على المقاصد والمؤشرات المتعلقة بالفئات المعرضة للمخاطر، ليس فقط الأشخاص ذوي الإعاقة بل أيضاً الأطفال. واستفسر ممثل البحرين عن إمكانية توفير تقارير ربعية أو نصف سنوية حول التقدم نحو الأهداف في كل دولة للتعرف على ما تم إنجازه في المدى القصير وليس فقط البعيد، والاطلاع على تجارب الجميع. وأشار ممثل مصر إلى أن بلده أصدر أكثر من تقرير طوعي وطني حول الأهداف وأول تقرير طوعي حول تمويل التنمية، وعقد دورتين لمنتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي، وشدد على دور القطاع المالي وتحسين بيئة الأعمال في تحقيق التنمية وتحقيق الشمول المالي للفئات المعرضة للمخاطر، وعلى أهمية تعزيز الحماية الاجتماعية.

19- وفي معرض الرد، أكدت الأمينة التنفيذية للإسكوا أنه يتم متابعة الرسائل الأساسية للمنتدى ولكن ربما ليس بالشكل المطلوب، ووافقت على اقتراح إعداد تقرير عن تنفيذها من خلال إرسال استمارة إلى الدول للتعرف إلى ما تم تنفيذه على المستوى الوطني. أما بشأن اقتراح البحرين عن تقارير الإنجاز، فأشارت إلى أن الإسكوا طورت المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة وغذته بالبيانات الوطنية وبيانات الأمم المتحدة المنسقة لتسهيل المقارنات، وهو يعطي صورة محدثة باستمرار عن مستويات الإنجاز في جميع المؤشرات وجميع الدول. وتعمل الإسكوا بشكل متواصل على بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية على توفير بيانات ذات جودة وتحسين تدفقات البيانات وتحديث المنصات الوطنية والإقليمية للإبلاغ، وتقدم الإسكوا تقارير سنوية إلى المنتدى عن تقدم المنطقة نحو الأهداف المختارة. وقالت إن الإسكوا تستثمر كثيراً في توفير البيانات في المنطقة التي لا تتوفر فيها إلا نسبة 40 في المائة من البيانات اللازمة لرصد التقدم، وعلى تعزيز التشبيك بين المنظمات المعنية بالمؤشرات والوزارات المعنية والمكاتب الإحصائية، وساهمت في مضاعفة القدرة على توفير البيانات الوطنية في الوقت المناسب والشكل والجودة اللازمة. وأكدت على ضرورة توفير التمويل اللازم للتنمية وتحديد الأولويات الوطنية للإنفاق، وعلى دعم الإسكوا في هذا المجال للدول الراغبة بذلك، لا سيما في ربط الإنفاق بالأهداف. وفي موضوع الفئات المعرضة للمخاطر، ذكرت أن الإسكوا طورت نافذة خاصة بها تورد بيانات عن الشباب وكبار السن والنساء وذوي الإعاقة وأنه سيتم تطويرها لتغطي فئات أخرى في حال توفر البيانات الوطنية اللازمة.

20- وتعقيباً على رد الأمينة التنفيذية، أثنى ممثل دولة فلسطين على الدعم الإحصائي الذي توفره الإسكوا لا سيما في وضع إطار مؤسسي لضمان تدفقات البيانات، لكنه شدد على ضرورة أن يتم اعتماد هذا الإطار بشكل رسمي في كل دولة لضمان استمراريته وفعاليته من خلال مأسسته وخروجه عن النطاق "التطوعي". كما طلب ألا يقتصر الدعم الإحصائي على التعريف بالبيانات الوصفية، التي أصبحت مفهومة الآن لدى الدول، بل أن يعزز القدرة على توفير البيانات، فبعض الأحيان يتعذر الاضطلاع بالمسوح اللازمة، أو تكون السجلات الإدارية غير مكتملة أو ناضجة بالقدر اللازم لتوفير البيانات. وختم قائلاً إن ما تفتقر إليه دول المنطقة هو الخيارات السياساتية لتحقيق التقدم والحلول التي تبنتها الدول الأخرى، ومن المهم تقديم الدعم في هذا المجال أيضاً، ليس فقط في المجال الإحصائي، وتكوين قاعدة معارف في هذا الخصوص. وسأل ممثل الإمارات العربية المتحدة عن موقع الدول العربية مقارنة بالدول الأخرى في التقدم نحو الأهداف، وطلب السودان أن تقدم الإسكوا الدعم ليس من خلال التقارير النمطية بل حسب مستوى التنفيذ في كل مؤشر في كل بلد ومعالجة الأوضاع الخاصة.

21- وأوضحت الأمينة التنفيذية للإسكوا أن ترتيب المنطقة العربية بالنسبة للمناطق الأخرى يختلف بحسب الأهداف السبعة عشرة، فالمنطقة ستحقق بعضها ولن تحقق البعض الآخر، وتتم المقارنة على مستوى كل هدف على حدة في التقارير المقدمة إلى المنتدى، وليس على صعيد الأهداف كلها. وأشارت إلى أن الإسكوا تقدم الدعم الفني بالفعل بحسب أولويات الدول وظروفها الخاصة، وتحرص على ربط التدخلات بتحقيق الأهداف. أما في عملها على تعزيز تدفقات البيانات، فالإسكوا تدعم تأسيس شبكة وطنية مترابطة ومعالجة الخلل في التنسيق بين الهيئات الوطنية المعنية. وبالنسبة للدعم في توفير البيانات، فالإسكوا تقدم المساعدة الفنية على الاضطلاع بالمسوح وعلى استخدام التكنولوجيا في تنفيذها وأحياناً على الاستعاضة عنها باستخدام البيانات الجغرافية المكانية وغيرها من التقنيات الحديثة لتوفير البيانات. كما تربط الإسكوا بين الدول لتعزيز تبادل الخبرات والدروس في الربط السجلي وتحسين السجلات الإدارية، وتسعى إلى وضع قاعدة بيانات للحلول السياساتية في العالم، وليس فقط من المنطقة، كما رصدت سياسات الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في جميع دول العالم.

جيم- قضايا إقليمية ودولية

1- مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية
(البند 8 من جدول الأعمال)

22- استعرض ممثِّل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-7/8، النسخة الأخيرة لمسح الإسكوا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، التي غطت عامي 2021-2022 وأعطت تقديرات للعامَين المقبلَين. وقال إن المسح ركز على تداعيات الحرب في أوكرانيا والعقوبات على الاتحاد الروسي، الذي هو مصدّر رئيسي للنفط والغاز والمعادن، مشيراً إلى ارتفاع حاد في الأسعار في أسواق الطاقة والسلع الأولية في العالم، وإلى تباطؤ عام في النمو الاقتصادي. لكنه أبرز أن المنطقة العربية شهدت ارتفاعاً للناتج المحلي الإجمالي الذي سجل 5.2 في المائة في عام 2022، دفعته استفادة البلدان العربية المصدرة للنفط من تداعيات الحرب المذكورة، لكن النسبة ستنخفض في العامَين المقبلَين لتصل إلى 3.4 في المائة في عام 2024. ثم أشار إلى أن هناك أربعة بلدان عربية تعاني من معدلات تضخم مرتفعة جداً، هي الجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان واليمن، ما دفع بالمعدل الإقليمي إلى الصعود في عام 2022 إلى 13.7 في المائة. وذكر أنه من المتوقع أن يتحسن الوضع المالي في البلدان العربية في عام 2022 كنتيجة مباشرة للحرب في أوكرانيا، فستستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من ارتفاع أسعار الطاقة، ومن المتوقع أن تسجل فائضاً مالياً بنسبة 5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. أما البلدان المتوسطة الدخل المستوردة للنفط، فستعاني من ضيق الحيز المالي والعجز المالي، الذي يصل إلى 8 في المائة من ناتجها المحلي. والوضع أسوأ أيضاً في البلدان الأقل نموّاً وتلك المتأثرة بالنزاعات. أما على الصعيد الاجتماعي، فأشار إلى ارتفاع معدلات الفقر في المنطقة وانخفاض طفيف جداً في معدلات البطالة، وفي الفجوة بين الجنسين، مضيفاً أن المنطقة بحاجة إلى 115 عاماً لسد هذه الفجوة إذا ما استمرت السياسات والممارسات ذات الصلة على حالها.

23- وفي معرض النقاش، شكر ممثل الإمارات العربية المتحدة الإسكوا على التقرير الشامل وتمنى أن يغلب التفاؤل على توقعات عامَي 2024-2025 رغم الإشكالات الجيوستراتيجية القائمة. فبلده مثلاً تبنى رؤية طموحة لعام 2031 تهدف إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز التجارة الخارجية والتنويع الاقتصادي، وطلب دعم الإسكوا في طرح الخيارات للتعامل مع التحديات. وأشار ممثل دولة فلسطين إلى أن الحرب في أوكرانيا أتت لتفاقم أسباب هيكلية سابقة تُعثّر اقتصادات المنطقة، وأن الأرقام لم تتغير كثيراً وعلى الأرجح لن تتغير بعد انتهاء الحرب. وطلب أن يتناول المسح الجوانب الاجتماعية بمزيد من العمق، وأن يتطرق إلى مواضيع الأمن الغذائي والصحة التي هي أساسية في الوضع الراهن لجميع البلدان. وقال إن تحليل تداعيات الحرب على الأوضاع

الاجتماعية، كالمساواة بين الجنسين مثلاً، غاب أيضاً من الطرح، وتساءل لماذا اعتبر المسح أن المنطقة لم تحقق المساواة في البقاء على قيد الحياة بين النساء والرجال في حين أن في بلده مثلاً، النساء يعشن أكثر من الرجال والحال كذلك في الكثير من البلدان.

24- وقال ممثل الصومال إن هناك مبادرة عربية لإعفاء بلده من الديون ووجه نداءً إلى الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية للمضي قدماً في المبادرة ودعم ميزانية بلده والتنمية فيه. واعتبر ممثل مصر أن التقرير مهم لكن مقلق، وطلب دعم الإسكوا في تعزيز تبادل الخبرات في التعامل مع الديون، مشيراً إلى أن بلده اضطلع بإصلاحات مالية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لمعالجة التضخم وزيادة العائد الضريبي، لكنه استمر في توسيع برامج الحماية الاجتماعية على الرغم من ضيق الحيز المالي. وتمنى ممثل اليمن أن يسلط التقرير الضوء على قضايا اجتماعية في غاية الأهمية للمنطقة العربية كالنزوح، وأن يتحول التقرير من مجرد مسح للأوضاع إلى مساحة لاستعراض التجارب الناجحة في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وأشار ممثل السودان إلى تحرير سعر الصرف في بلده، الإجراء الذي كان جزءاً من برنامج إصلاح اقتصادي شامل بدأت تظهر نواتجه الإيجابية في البلد، من توفر السلع بشكل أكبر إلى انخفاض التضخم، وتوقع أن يشهد الوضع مزيداً من التحسن في عام 2023 بعد توقيع الاتفاق السياسي في أوائل الشهر الحالي.

25- وفي معرض الرد، أشارت الأمينة التنفيذية للإسكوا إلى أن المسح يتضمن جزأين، الأول هو مسح لتطورات عامَين كاملَين والتحليل الاقتصادي والتنبوء لفترة عامَين مقبلَين، والجزء الثاني هو فصل موضوعي مخصص لقضية ذات أولوية بالنسبة للمنطقة، يتعمق في تحليلها ويقدم توصيات في السياسات. وتناولت النسخة الحالية موضوع الضرائب، مبينة النجاحات والإخفاقات ومقدمةً الطروح لتحسين الإيرادات وزيادة المساواة، وقد تتناول النسخة المقبلة موضوع النزوح، الذي طرحه ممثل اليمن. أما بالنسبة للمساواة بين الجنسين، فالإسكوا تستخدم مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي وتعرض نتائجه في المسح، ولا تقوم هي بإنتاج البيانات، بل تسلط الضوء على الثغرات الهائلة التي يجب سدها لتحسين ترتيب الدول العربية في المؤشر، لا سيما في مجال المشاركة الاقتصادية للمرأة. وأكدت أن الإسكوا ستصدر تقريراً كاملاً يتناول موضوع الأمن الغذائي وانعدام المساواة فيه بمناسبة المنتدى الثاني بشأن اللامساواة، الذي ستعقده في منتصف عام 2023، وأن موضوع اللامساواة في جميع أشكاله هو في صميم اهتمامات الإسكوا وعملها، ليس فقط بين الجنسين بل أيضاً في الدخل والتغذية وغيرها من القضايا الأساسية.

2- دعم الإسكوا للدول العربية الأقلّ نموّاً: رؤية اليمن للتعافي والتنمية
(البند 9 من جدول الأعمال)

26- عرض ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-7/9، جهود الإسكوا لدعم البلدان العربية الأقل نموّاً، فأطلع المشاركين على معدلات الفقر في هذه البلدان، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأرقام دليل التنمية البشرية، وذلك مقارنةً بأرقام سائر البلدان العربية. كما استعرض جهود منظومة الأمم المتحدة في مساعدة هذه البلدان من خلال تخصيص برامج عمل لدفع عجلة التنمية فيها وتسريع تخرجها من فئة أقل البلدان نموّاً، كبرنامج عمل الدوحة للعقد 2022-2031 الذي يتضمن التزامات بالاستثمار في رأس المال البشري، وتسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمواجهة مواطن الضعف، ودعم التحول الهيكلي لتحقيق الازدهار، وتعزيز مشاركة هذه البلدان في التجارة الدولية والتكامل الإقليمي، ومواجهة تغيّر المناخ والتدهور البيئي وبناء المنعة تجاه الصدمات، وتعبئة التضامن الدولي وتنشيط الشراكات. وخصص ممثل الأمانة التنفيذية الجزء الثاني من تقديمه لموضوع دعم الإسكوا لليمن، حيث تؤثر الصراعات على جميع مسارات التنمية. وأفاد بأن الإسكوا أطلقت مشروعاً لمساعدة البلد على بلورة رؤية وطنية للتعافي والتنمية المستدامة تركز على رفع الجهوزية

المؤسسية على تنفيذ متطلبات التعافي والقدرات على التخطيط ووضع السياسات ومتابعة تنفيذها وتقديم الخدمات. وشرح أن الرؤية ستُبنى على حوار وطني اجتماعي اقتصادي، ثم ستُحول إلى واقع من خلال دعم المؤسسات الوطنية على تنفيذها، وأن الإسكوا أطلقت الجولة الأولى للحوار في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وأنها طورت منصة إلكترونية لتنسيق تدخلات فريق تنمية القدرات والمساعدة التقنية الذي يقوده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتشارك فيه الإسكوا.

27- وفي معرض النقاش، شكر ممثل اليمن الإسكوا على جهودها الحثيثة لدعم بلده وقال إن الحكومة اليمنية تعول كثيراً على مشروع الإسكوا لبلورة الرؤية الوطنية التي من شأنها تحقيق الانتقال من حالة الصراع إلى بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة.

28- وفي معرض الرد، أكدت الأمينة التنفيذية على مساندة الإسكوا لجميع الدول الأعضاء التي تمر بنزاعات، وعلى أهمية مشروع الرؤية اليمنية في هذا الإطار.

3- التحول الرقمي في المنطقة العربية وجهود الإسكوا لدعم تسريعه
(البند 10 من جدول الأعمال)

29- استعرض ممثِّل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-7/10، مستوى تقدم المنطقة نحو التحول الرقمي المنشود، ولا سيما التحول من الحكومة التماثلية إلى الحكومة الإكترونية ثم الحكومة الرقمية، الذي يتمثل بالانتقال من العمليات الداخلية المغلقة والإجراءات الورقية، إلى مزيد من الشفافية والتركيز على مستخدم الخدمات الحكومية والإجراءات المعززة بالتكنولوجيا، ثم إلى مقاربات مفتوحة يقودها المستخدم وتحدث تحولاً على مستوى التشغيل، مشيراً إلى أن العالم ينتقل الآن إلى ما بعد الحكومة الرقمية أو إلى الحكومة عبر العالم الافتراضي كالميتافيرس، حيث تستخدم سلاسل الكتل والحقائق الافتراضية. وقال إن المنطقة العربية تحدث تقدماً طفيفاً على مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية وأن جهود الإسكوا تصب نحو تحسين أدائها من خلال تعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال وتوفير الأدوات الداعمة لاتخاذ القرارات. فقد أنشأت الإسكوا في عام 2013 آلية لتعزيز الحوار حول إدارة برامج الحكومة الإلكترونية في المنطقة؛ وهي تقدم الدعم الفني في بلورة الخطط الوطنية للتحول الرقمي والإدماج الرقمي والتكنولوجيات الجديدة والابتكار ونقل التكنولوجيا، ولوضع الأطر القانونية الداعمة للتحول الرقمي. وطورت أيضاً مؤشراً إقليمياً لقياس نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة لسد ثغرات في المؤشر العالمي وتقديم تحليل أدق لحالة الدول العربية ودعم الحكومات في تحسين أدائها. وأنهى ممثل الأمانة التنفيذية تقديمه بعرض توصية لجنة الإسكوا للتكنولوجيا من أجل التنمية تقضي بتركيز أعمالها على قضايا التحول الرقمي والقضايا المرتبطة به، كتعزيز البيئة المحيطة والاهتمام بتطوير التشريعات والقوانين اللازمة في المنطقة العربية.

30- وفي معرض النقاش، أكدت ممثلة العراق على أهمية الموضوع المطروح وأولويته بالنسبة لبلدها، الذي يعمل على بناء مدينة ذكية بديلة للعاصمة خارج بغداد، تستضيف المؤسسات المهمة للتخفيف من اكتظاظ العاصمة، وطلبت دعم الإسكوا في وضع استراتيجية لبناء هذه المدينة.

4- التنقل الكهربائي البري في المنطقة العربية: خيارات وفرص
(البند 11 من جدول الأعمال)

31- قدم ممثِّل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-7/11، عرضاً حول موضوع آفاق التنقل البري بوسائل النقل المسيرة بالكهرباء في المنطقة العربية، باعتباره أحد الاتجاهات الكبرى التي لها آثار على جملة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن الإسكوا تقوم بتحليل هذه الاتجاهات لدعم صانعي القرار في المنطقة على التعامل مع تداعياتها والفرص التي تتيحها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية. وتناول أول تحليل لهذه الاتجاهات التنقل الكهربائي، فمن المتوقع أن يزداد عدد السكان في المنطقة بنسبة قدرها 50 في المائة ما بين 2015 و2050، ممّا سيؤدي حتماً إلى ارتفاع حركة المرور، يُصاحبها ارتفاع في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي سترتب على المنطقة تكاليف باهظة على الخدمات الصحية تُقدر بـ140 مليار دولار سنوياً.

32- وأضاف أنه من المتوقع أن تكون جميع المركبات الجديدة في عام 2035 في أوروبا وأمريكا مسيرة بالكهرباء أو الهيدروجين. أما في المنطقة العربية، فهناك 20,000 مركبة كهربائية فقط على الطرقات اليوم، لكن يتوقع أن يزداد هذا الرقم في السنوات المقبلة مع ارتفاع الرقم العالمي البالغ 16 مليوناً حالياً. وأكد على أن الدول العربية لديها إمكانات جيدة في إنتاج هذه المركبات، لكن ما ينقصها هو ثقة المستخدم بتوفر التيار الكهربائي والبنى التحتية اللازمة. إلا أن المنطقة بإمكانها الاعتماد على الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء اللازمة، ممّا سيحقق نمواً أخضر ويخلق فرص عمل كثيرة. وأنهى تقديمه باستعراض بعض توصيات الإسكوا في هذا المجال، كتسريع الانتقال إلى التنقل الكهربائي كجزء من استراتيجية شاملة مستدامة لتطوير النقل الحضري، مع التركيز على النقل العام، وتوفير خدمات متكاملة لنقل الأشخاص والبضائع بشتى الوسائل كالمركبات والقطارات والدراجات الكهربائية، واعتماد معايير إقليمية لمعدات الشحن الكهربائي للمركبات وتطوير البنية التحتية اللازمة لهذا الشحن، ورفع نسبة الاستثمارات في القطاع وبناء القدرات الصناعية وقدرات الصيانة.

33- وفي معرض النقاش، طلب ممثل السودان البحث في إمكانية منح ميزات تفضيلية لاستيراد مركبات التنقل الكهربائي لبلده.

5- إعداد مهن النقل في المنطقة العربية وتحديات المستقبل
(البند 12 من جدول الأعمال)

34- قدّم ممثِّل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-7/12-E/ESCWA/C.5/2022/8، عرضاً تناول مهن النقل وانطلق من تطور قطاع النقل عبر العصور، الذي تمثل في قفزات مرتبطة على الأغلب بابتكارات تكنولوجية، من دولاب العربات إلى النقل الجوي. وقال إن كل محطة تطور أحدثت تحولات بنيوية كبرى في المجتمع والاقتصاد، وأيضاً في المهن المرتبطة بالقطاع، فكانت مهن تختفي وأخرى ترتقي وأخرى تظهر. ولحظ أن القطاع بشكل عام يولد فرص عمل كثيرة في جميع أنحاء العالم، لكنه قطاع ذكوري بامتياز، فنسبة الإناث العاملات فيه لا تتخطى 15 في المائة وهي أقل من ذلك بكثير في المنطقة العربية. وذكر أن الإسكوا عملت على رصد المهارات المطلوبة في القطاع اليوم من خلال تحليل إعلانات الوظائف المنشورة على الإنترنت باستخدام الذكاء الاصطناعي، وبناءً على تحليل حوالي 277,000 وظيفة مرتبطة بقطاع النقل نُشرت في البلدان العربية بين حزيران/يونيو وآب/أغسطس 2022، وجدت أن الطلب الأكبر كان على المهنيين المهندسين، ثم سائقي السيارات الخفيفة ثم سائقي الشاحنات. ومعظم الإعلانات لم تترافق مع طلب شهادة جامعية، وعندما تطلب شهادة غالباً ما تكون شهادة البكالوريوس في مجالات منها الهندسة، والتصنيع، والإدارة والقانون، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

35- واستنتج ممثل الأمانة التنفيذية أن القطاع قد استدرك أهمية التكنولوجيا المتزايدة في عالم اليوم، وآثار الصورة الصناعية الرابعة التي أحدثت طفرة في مجال البرمجيات، كإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية؛ وفي مجال المعدات، من تطبيقات الهواتف الذكية والاتصالات والربوتات والطباعة الثلاثية الأبعاد والطاقة الشمسية. ورأى أن هذه الابتكارات تؤثر على مهن القطاع بشكل متناقض، فتودي بالمهن ذات المهارات المنخفضة وذات الدور الوسيط، وتعزز فعالية المهن ذات الكفاءات المرتفعة. فلا بد من إعادة تأهيل وتطوير بعض مهن القطاع المتصلة بالإدارة والتنظيم باستخدام التطبيقات التكنولوجية، والاستعداد للمهن الجديدة التي ستنشأ في القطاع من خلال الذكاء الاصطناعي والبرمجيات ونظم التحكم والأمن السيبراني. وخلص إلى أنه من المهم تعزيز المساواة في القطاع، وضمان حقوق الموظفين في ظل تحول معظم العقود إلى عقود مؤقتة، والاستفادة من السبل الجديدة لاكتساب المهارات كالتعلم عن بُعد والدورات القصيرة، وابتكار الحلول الفنية والتنظيمية التي من شأنها تمكين القوى العاملة من مواكبة التحولات مع توخي العدالة في الفرص والمساواة.

36- وفي معرض النقاش، شكر ممثل الإمارات العربية المتحدة الإسكوا على التقرير الشامل ولحظ أن التغيير في المهن من تلك المتدنية المهارات إلى تلك المرتفعة المهارات، قد يخدم المساواة بين الجنسين ويخلق حظوظاً أكبر للنساء في الوصول إلى الوظائف الجديدة في القطاع.

دال- قضايا برنامجية

1- مقترح إنشاء المرصد العربي المتكامل للسلامة المرورية
(البند 13 من جدول الأعمال)

37- قدمت الأمينة التنفيذية للإسكوا، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-7/13، مقترحاً لإنشاء مرصدٍ متكاملٍ للسلامة المرورية تابع للإسكوا، موضحةً أن المنطقة تشهد ما يقرب من 200 حالة وفاة يومياً في حوادث سير، ما يمثل هدراً كبيراً للثروات البشرية والمادية للمنطقة. وأوضحت أن مقترح المرصد يأتي لدعم بلدان المنطقة في الدفع قدماً بقضايا السلامة المرورية، مشيرةً إلى أن المنطقة هي الوحيدة في العالم التي لا يوجد بها مرصد إقليمي للسلامة المرورية. وذَكرت أن الهدف من المرصد سيكون جمع البيانات حول السلامة المرورية بالاستفادة من أحدث التكنولوجيات المتاحة لإسداء النصح للدول العربية حول أفضل السياسات المتعلقة بالسلامة المرورية، منوهةً أن مناقشة هذا الموضوع كانت قد بدأت ضمن دورات لجنة النقل واللوجستيات التابعة للإسكوا من قبل المسؤولين في وزارات النقل، حيث تقدمت المملكة المغربية بطلب لاستضافة المرصد.

38- وفي معرض النقاش، استفسر ممثل الكويت عما إذا كان هذا المرصد سيكون تحت مظلة الإسكوا، في حين أشار ممثل الإمارات العربية المتحدة إلى أهمية الموضوع، مستفسراً عن دور المرصد وعما إذا كان سيقتصر على توفير البيانات أم سيشمل موضوعات أخرى مثل البنية الأساسية. واستفسر ممثل الأردن أيضاً عن المساهمات المطلوبة من الدول الأعضاء.

39- وأوضح ممثل المملكة المغربية أن هناك مناقشات دارت بين الإسكوا والمملكة بعد تقدمها بالطلب الرسمي لاستضافة المرصد، مشيراً إلى أن بلده مهتم كثيراً بالموضوع في ضوء الجهود الوطنية الناجحة التي اضطلع بها خلال السنوات الماضية والتي أدت إلى انخفاض معدل الوفيات نتيجةً لحوادث السير بشكل ملحوظ. وأعربت ممثلة الجمهورية العربية السورية عن ترحيبها بإنشاء المرصد، مؤكدةً على أهمية أن تكون هناك مشاركة واسعة من كافة الجهات المعنية بهذا الموضوع في أنشطته. ورحب ممثلو تونس والسودان وعُمان واليمن بالمرصد،

وتساءل الأخير عن تكامل هذا المرصد مع باقي أنشطة الإسكوا في مجال النقل. ومن ناحية أخرى، طلب ممثل البحرين النظر في موافاة الدول الأعضاء بتجارب مراصد السلامة المرورية في المناطق الأخرى من العالم.

40- وفي معرض الرد، أوضحت الأمينة التنفيذية للإسكوا أن المرصد سيكون تحت مظلة الإسكوا ولن يدخل في تقديم الدعم لمشروعات البنية الأساسية للنقل، وسيقتصر دوره على تقديم الدعم الفني والسياساتي، ما يشمل تبادل الخبرات بين دول ومناطق العالم ودول المنطقة لتحسين السلامة المرورية. كما أكدت على أن ميزانية المرصد ستكون من خارج الميزانية العادية للأمم المتحدة، وأن المغرب سيدعم المرصد من خلال التكفل بميزانيته، موضحة أن كافة أنشطة الإسكوا المتصلة بالسلامة المرورية ستنتقل إلى المرصد بمجرد إنشائه، مع بقاء باقي أنشطة النقل واللوجستيات في الإدارة المعنية بها.

2- مقترح إنشاء مركز الإسكوا لخفض الانبعاثات
(البند 14 من جدول الأعمال)

41- قدمت الأمينة التنفيذية للإسكوا، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-7/14، مقترحاً لإنشاء مركز الإسكوا لخفض الانبعاثات، موضحةً أن الجهود اللازمة لتحقيق التحول الطاقي تختلف بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة له، حيث تركز الفئة الأولى على خفض الانبعاثات للوصول إلى الحياد الكربوني. وأكدت أن هناك آليات مختلفة ومتنوعة للوصول إلى الحياد الكربوني، منها الانخراط في الاقتصاد الدائري الكربوني، مشيرةً في هذا السياق إلى طلب المملكة العربية السعودية بالاهتمام بهذا الموضوع وأن يكون هناك إطار إقليمي قادر على الدفع بوجهة نظر المنطقة في المحافل الدولية لدعم الدول في الوصول إلى الحياد الكربوني. ونوهت أن هذا المركز سيعكس التزام الدول المصدرة للنفط من المنطقة على رغبتها في الوصول إلى هذا الحياد بطريقة لا تضر بقدرتها على تحقيق التنمية، مُذكّرة بدور الإسكوا في دعم جهود دول المنطقة على المستوى الإقليمي لتحقيق هذا التوازن المهم.

42- وفي معرض النقاش، استفسر ممثلا الأردن والكويت عن المصادر المقترحة لتمويل المركز وخاصة نفقاته التشغيلية، والترابط بينه وبين مركز الإسكوا لتغيّر المناخ، وإذا كانت هناك إمكانية لدمجهما، مُعربَين عن تخوفهما من كثرة المراكز في تشتيت الجهود. وأعرب ممثل المملكة العربية السعودية عن سعادة بلده باستضافة مثل هذا المركز، منوهاً بأهمية تحقيق أمن الطاقة بالتركيز على الانبعاثات وتخفيفها وليس على مصادرها عن طريق نهج الاقتصاد الدائري الكربوني. ورحب ممثلا البحرين والإمارات العربية المتحدة بالمركز ونوه الأخير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تقدم الطاقة لنفسها فقط إنما لدول العالم أيضاً.

43- وثَمّنَ ممثل مصر الطرح ولكنه أكد على أهمية توفير المزيد من المعلومات حول المركز لتوضيح أهدافه والمساهمة التي سيقوم بها، وعما إذا كان سيدعم الأولويات الوطنية للدول أم سيكون هدفه وضع أُطر إقليمية فقط، مؤكداً على الحاجة لدراسة هذا المقترح بشكل أكبر يضمن استدامته وفعاليته على الأرض، ومكرراً أن ثمة حاجة إلى المزيد من الوقت لدراسة المقترح لتفادي التضارب مع المراكز والجهود المماثلة القائمة.

44- وعلق مُمثل لبنان بأن نطاق عمل المركز قد يعبر عن مصالح فئة من دول المنطقة، في حين استفسر ممثل الصومال عن دور الدول الأعضاء وعلاقتها بالمركز في النواحي الإشرافية أو في النواحي الإدارية مثل التعيينات الخاصة بالعاملين فيه، وعما إذا كانت هناك لائحة داخلية للمركز تنظم عمله بشكل يضمن أن يكون مُمثلاً لكل الدول الأعضاء.

45- وفي معرض الرد، أوضحت الأمينة التنفيذية للإسكوا أن مركز تغيّر المناخ بالإسكوا يقوم بإعداد تحليلات قائمة على النماذج المناخية المختلفة عن تأثيرات تغيّر المناخ على الدول الأعضاء، ويطرح بناءً عليها السياسات المختلفة للتخفيف من هذه التأثيرات، في حين أن المركز المُقترح سيتخصص في موضوع محدد ليقدم الدعم للدول المصدرة للنفط في الوصول إلى الحياد الكربوني، من دون الحاجة إلى التأثير على مصادر الطاقة الخاصة بها. وأكدت على أن المركز سيكون صوتاً للتعبير عن مصالح دول المنطقة المصدرة للنفط في المحافل الدولية، مشيرةً إلى أن الإسكوا تتبنى أيضاً وجهة نظر أن التحول الطاقي لن يكون لديه مسار واحد فقط وإن هناك مسارات أخرى يجب تبنيها.

46- وأوضحت أن عضوية المركز ستقتصر على الدول الأعضاء بالإسكوا، مؤكدة على أن المملكة العربية السعودية ستساهم بتمويل المركز كلياً ومن الناحية اللوجيستية، ولكن كل الدول ستستفيد من الأهداف التي وُضع من أجلها، ومنوهة بمركز الإسكوا للتكنولوجيا كنموذج. وفيما يتعلق بالاستفسار الخاص بالعاملين بالمركز، أوضحت أن المركز سيستقطب خبرات من كافة الدول الأعضاء وفقاً للإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة، ولن يكون هناك تخصيص ما لأي دولة، ولا يعني إذا كانت هناك دولة ممولة لأنشطة المركز أن الموظفين سيكونون منها. وختاماً، أكدت على أنه لن تأتي طلبات للدول الأعضاء بتمويل إضافي، موضحةً أن المركز لن يغرد خارج السرب وسيدعم الأطر الإقليمية الموجودة في جامعة الدول العربية والأطر الدولية.

3- تقارير الهيئات الفرعية للجنة
(البند 15 من جدول الأعمال)

47- قدم ممثِّل الأمانة التنفيذية تقارير الهيئات الفرعية التي عقدت دوراتها أو أنجزت تقاريرها في الفترة الفاصلة بين الاجتماع الثامن للجنة التنفيذية، الذي عُقد في عمَّان، في 23 و24 كانون الأول/ديسمبر 2021، والدورة الاستثنائية السابعة للجنة. وذكر أن هذه التقارير، التي تتضمن، بالإضافة إلى التوصيات، مواضيع البحث والمناقشة ومعلومات عن تنظيم الدورات والمشاركين فيها والوثائق المعروضة خلالها، هي التالية:

(أ) تقرير لجنة النقل واللوجستيات عن دورتها الثانية والعشرين (E/ESCWA/C.5/2021/8/Report)؛

(ب) تقريرا لجنة المرأة عن دورتيها التاسعة (E/ESCWA/C.7/2019/13/Report) والعاشرة (E/ESCWA/C.7/2021/8/Report)؛

(ج) تقرير لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن دورتها الثانية (E/ESCWA/C.9/2021/12/Report)؛

(د) تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الرابعة عشرة (E/ESCWA/C.4/2021/6/Report)؛

(هـ) تقرير لجنة الطاقة عن دورتها الثالثة عشرة (E/ESCWA/C.3/2021/8/Report).

48- وفي معرض النقاش، استفسر ممثل الإمارات العربية المتحدة عما إذا كانت هناك متابعة لتنفيذ التوصيات التي تصدر عن هذه اللجان، وعما إذا كان هناك تقرير يرصد تنفيذ هذه التوصيات.

49- وفي معرض الرد، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن هناك بنود متابعة في جدول أعمال كل لجنة من اللجان، يُقدم في إطارها تقرير عن تنفيذ التوصيات الصادرة في الدورات السابقة للجنة من قبل الأمانة التنفيذية، كما حصل في هذه الدورة.

4- الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2024
(البند 16 من جدول الأعمال)

50- قدمت الأمينة التنفيذية للإسكوا، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-7/16، الخطة البرنامجية المقترَحة للإسكوا لعام 2024، وركزت على مجالات العمل خلال المرحلة المقبلة. وأشارت إلى أنه في مجال إدارة الموارد الطبيعية سيكون التركيز على المياه العابرة للحدود والجوفية، وتحقيق الاستدامة في ظروف مناخية متغيّرة والاهتمام بشكل خاص بتمويل العمل المناخي وتحسين شروطه للدول العربية. وذكرت أنه في المجال الاجتماعي، سيكون التركيز على الحدّ من الفقر المتعدّد الأبعاد وتحسين الحماية الاجتماعية والإنفاق الاجتماعي، في حين سيكون التركيز في مجال تحقيق النمو الاقتصادي على تحقيق الرخاء بشكلٍ منصف، وتحسين التكامل الإقليمي وفرص التجارة، وإعادة هيكلة الديون، وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاهتمام بالقطاع غير الرسمي. وأبرزت أن التوجه هو توظيف التكنولوجيات الحديثة وعلم البيانات لتطوير منصات قادرة على خدمة صانع القرار بالاستفادة من المعلومة بشكل آني لاتخاذ القرار. واختتمت بالإشارة إلى جهود الإسكوا التي تقوم بها مع جامعة الدول العربية لبلورة رؤية لمستقبل المنطقة العربية لعام 2045، وهو تاريخ مرور مئة عام على إنشاء الجامعة.

51- وفي معرض النقاش، أعرب ممثل الإمارات العربية المتحدة عن ترحيبه بالخطة مشدداً على أهمية إيلاء دور أكبر لدعم الشباب فيها. وأشارت ممثلة الجمهورية العربية السورية إلى أهمية ضمان التكامل بين برنامج عمل الإسكوا والخطط الوطنية التي تقوم بإعدادها فرق الأمم المتحدة الوطنية مع الدول الأعضاء. وطلب ممثل اليمن أن يكون هناك تركيز على برامج إعادة الإعمار وبناء السلام خاصة وأن هناك العديد من الدول بالمنطقة التي تمر بظروف مشابهة في هذا الإطار. وحث ممثل الأردن على التوسع بشكل أكبر في التوجه المتعلق بتوفير البيانات وتقديم الدعم في قضايا المرأة.

52- وفي معرض الرد، أوضحت الأمينة التنفيذية أن إعداد الخطة البرنامجية يتم وفقاً لنموذج إرشادي يحرص على عدم الدخول في التفاصيل، وبالتالي هناك عدد قليل من المؤشرات المذكورة لتنفيذ البرنامج. وحثت الدول على التنسيق في طلب الدعم الفني الذي يتقدمون به من هيئات الأمم المتحدة لضمان تعظيم الاستفادة للدولة نفسها.

5- ما يستجد من أعمال
(البند 17 من جدول الأعمال)

53- تم إدراج موضوع الدورة الوزارية المقبلة للإسكوا تحت هذا البند عند اعتماد جدول الأعمال. وأشارت الأمينة التنفيذية إلى أن الإسكوا حاولت عقد دورتها الوزارية الحادية والثلاثين في تونس في عام 2020 وبعده، ولكن الظروف الصحية والوطنية لم تسمح بذلك. وأكدت على أنها ستعقدها في عام 2023 في تونس التي تترأس الدورة الثلاثين، أو في أي بلد يريد استضافة الدورة، أو في مقرّ الإسكوا في بيروت. وطلب ممثل الكويت إدراج هذا الموضوع ضمن توصيات الدورة الاستثنائية السابعة، الموجهة إلى الأمانة التنفيذية.

الفصل الرابع
اعتماد القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الاستثنائية السابعة
(البند 18 من جدول الأعمال)

54- اعتمدت اللجنة في ختام دورتها الاستثنائية السابعة القرارات والتوصيات المعروضة عليها بصيغتها المعدلة خلال المناقشات، والمدرجة في الفصل الأول من هذا التقرير.

55- وأكدت الأمينة التنفيذية للإسكوا في إطار اعتماد القرار 339 (د‌إ-7) المتعلق بإنشاء مركز الإسكوا لخفض الانبعاثات الكربونية بأن الدول ليست عليها أيّ التزامات مادية أو معنوية، وأنه يمكن للدول التي لديها ملاحظات تفصيلية تتعلق بمهام المركز، وليس بفكرة تأسيسه، إرسالها للأمانة التنفيذية قبل نهاية العام لأخذها في الاعتبار. وفي معرض الرد على استفسار عُمان بشأن عرض هذه القرارات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإقرارها، أوضحت أنها ستُرسل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتُقر، ثم تُرسل للجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت عليها مرة أخرى وإقرارها.

الفصل الخامس
تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

56- عَقدت الإسكوا دورتها الاستثنائية السابعة في عمَّان، يومَي 20 و21 كانون الأول/ديسمبر 2022. واعتمدت اللجنة الأسلوب المتَّبع في الدورات الاستثنائية، وذلك بتولي أعضاء مكتب الدورة العادية السابقة نفس المهام في الدورة الاستثنائية، وعلى ذلك، تولت الجمهورية التونسية رئاسة الدورة الاستثنائية السابعة بحكم ترؤسها للدورة العادية. كما تولت الجمهورية العربية السورية منصب نائب الرئيس الأول وجمهورية السودان منصب المُقرّر.

باء- الافتتاح

57- افتتحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الاستثنائية السابعة في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء 20 كانون الأوّل/ديسمبر 2022 في عمَّان. ورحّب ممثِّل الجمهورية التونسية، السيد محمد علي بنحبيب، القائم بالأعمال بالإنابة في سفارة الجمهورية التونسية لدى المملكة الأردنية الهاشمية، بالمجتمِعين من موقع الرئاسة، وشكر المملكة الأردنية الهاشمية على الاستضافة. واستعرض التعاون القائم بين الإسكوا وبلده، منهواً بجهود الإسكوا في تقديم الدعم لسائر الدول الأعضاء لتخطي الصعوبات المتعاقبة التي سببتها جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. ورحب بطلب جمهورية جيبوتي الانضمام إلى عضوية الإسكوا، وختم بشكر الأمانة التنفيذية على تنظيم الدورة.

58- وشكرت الأمينة التنفيذية للإسكوا السيدة رولا دشتي في كلمتها المملكة الأردنية الهاشمية على حُسن الاستضافة، وجميع الدول على دعمها للإسكوا والتعاون المثمر خلال عام 2022. ورحبت بطلب انضمام جمهورية جيبوتي إلى أسرة الإسكوا وأعربت عن سعي اللجنة إلى ضم جميع الدول العربية إليها. وأشارت إلى أن الإسكوا هي صوت المنطقة في المحافل الدولية، وشغلها الشاغل هو دعم جميع الدول الأعضاء في مسيراتها المختلفة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقدمت المواضيع التي ستتناولها الدورة الاستثنائية وشكرت الجميع على مشاركتهم فيها.

جيم- الحضور

59- شارك في الدورة الاستثنائية السابعة ممثِّلون وممثِّلات عن الدول الأعضاء في الإسكوا. وترد قائمة بأسمائهم في المرفق الأول بهذا التقرير.

دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

60- عرض أمين سرّ اللجنة جدول الأعمال المقترح للدورة الاستثنائية السابعة. وأقرّت اللجنة في الجلسة الأولى جدول الأعمال الوارد في الوثيقة E/ESCWA/S-7/L.1 بعد إضافة موضوع الدورة الوزارية الحادية والثلاثين تحت بند "ما يستجد من أعمال". وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترَح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/S-7/L.2، بعد اعتماد نفس التعديل عليه.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد مروان الرفاعي
أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد مالك بريزات
رئيس قسم العلاقات العربية والإسلامية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الإمارات العربية المتحدة

السيد أحمد محمد الاستاد
مدير إدارة المعلومات والدراسات الاقتصادية
وزارة الاقتصاد

مملكة البحرين

السيد عيسى يوسف
سكرتير ثاني
سفارة مملكة البحرين لدى المملكة الأردنية الهاشمية

الجمهورية التونسية

السيد محمد علي بنحبيب
القائم بالأعمال بالإنابة
سفارة الجمهورية التونسية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة الزهراء بو حسين
سكرتيرة أولى
سفارة الجمهورية التونسية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة فرح فواز مصطفى بدوان
كاتبة سفير تونس
سفارة الجمهورية التونسية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة رفيقة الراجحي
مديرة مكتب السفير
سفارة الجمهورية التونسية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد محمد الشريف كورطة
سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

السيد لحسن مرزي
كاتب دبلوماسي
سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

الجمهورية العربية السورية

السيدة ثريا إدلبي
معاونة رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

جمهورية السودان

السيد عيسى ترتيب شاطر
وكيل وزارة التجارة والتموين

السيد عمر مصطفى حسن
نائب مدير إدارة المنظمات
وزارة التجارة والتموين

السيدة إنصاف عبدالله المفتي أحمد
مديرة مكتب التجارة والتموين

جمهورية الصومال الاتحادية

السيد حسن محمد علي
مدير المنظمات الدولية
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

جمهورية العراق

السيدة خولة علي محمد
خبيرة
وزارة التخطيط

جمهورية العراق (تابع)

السيدة نضال سلمان جودة
مستشارة قانونية مساعدة
مديرة قسم المنظمات غير الحكومية
وزارة التخطيط

سلطنة عُمان

السيد علي بن سعيد بن عبدالله الجابري
المكلف بأعمال مدير دائرة المؤسسات الدولية
دائرة المنظمات العربية والدولية
وزارة الاقتصاد

دولة فلسطين

السيد محمود عطايا
مدير عام التخطيط
مكتب رئيس الوزراء

دولة الكويت

السيد طلال صالح النمش
الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية
وزارة المالية

السيد سعد محمد الرشيدي
مدير إدار التعاون الاقتصادي الدولي
وزارة المالية

الجمهورية اللبنانية

المستشار السيد جورج فاضل
القائم بالأعمال بالوكالة
سفارة الجمهورية اللبنانية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

جمهورية مصر العربية

السيد عمر طه علي
سكرتير أول
القطاع الاقتصادي المتعدد الأطراف
وزارة الخارجية

المملكة المغربية

السيد زكريا فصال
مستشار التعاون المتعدد الأطراف
سفارة المملكة المغربية لدى الجمهورية اللبنانية

السيدة ابتسام توحس
كاتبة الشؤون الخارجية
سفارة المملكة المغربية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

المملكة العربية السعودية

السيد عبد الرحمن بن منصور الزامل
مدير عام التواصل الخارجي للتنمية المستدامة
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد فيصل بن أنور القروني
أخصائي استدامة وتغير مناخي
وزارة الطاقة

السيدة لينة بنت إبراهيم السبتي
أخصائية علاقات دولة أولى
وزارة الطاقة

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد عبد الرحمن الددي
مدير عام مساعد استراتيجيات وسياسات التنمية
وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية

الجمهورية اليمنية

السيد محمد أحمد الحاوري
وكيل وزارة التخطيط
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال المؤقت والشروح	2	E/ESCWA/S-7/L.1
تنظيم الأعمال	2	E/ESCWA/S-7/L.2
النظر في طلب جمهورية جيبوتي الانضمام إلى الإسكوا	3	E/ESCWA/S-7/3
تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن	4	E/ESCWA/S-7/4
أنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا	5	E/ESCWA/S-7/5 E/ESCWA/C.8/2022/6
أنشطة المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ	6	E/ESCWA/S-7/6
نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2022	7	E/ESCWA/S-7/7
مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية	8	E/ESCWA/S-7/8
دعم الإسكوا للدول العربية الأقلّ نموّاً: رؤية اليمن للتعافي والتنمية	9	E/ESCWA/S-7/9
التحوّل الرقمي في المنطقة العربية وجهود الإسكوا لدعم تسريعه	10	E/ESCWA/S-7/10
التنقل الكهربائي البرّي في المنطقة العربية: خيارات وفرص	11	E/ESCWA/S-7/11
إعداد مهن النقل في المنطقة العربية وتحديات المستقبل	12	E/ESCWA/S-7/12 E/ESCWA/C.5/2022/8
مقترح إنشاء المرصد العربي المتكامل للسلامة المرورية	13	E/ESCWA/S-7/13
مقترح إنشاء مركز الإسكوا لخفض الانبعاثات	14	E/ESCWA/S-7/14
تقارير الهيئات الفرعية للجنة	15	E/ESCWA/S-7/15
الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2024	16	E/ESCWA/S-7/16
قائمة بالوثائق		E/ESCWA/S-7/INF.1